# «الوطنية لحقوق الإنسان» و«جمعية الصحفيين» توقعان مذكرة تفاهم لتطوير آليات التعاون

في سياق الجهود المستمرة لتعزيز التعاون والتنسيق في مجال حقوق الإنسان وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية الصحفيين البحرينية مذكرة تفاهم في مقر المؤسسة بضاحية السيف.

وقد وقع المذكرة كل من المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وعيسى الشايجي رئيس مجلس إدارة جمعية الصحفيين البحرينية، وذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة من كلا الجانبين.

وخلال هذه المناسبة شدد الدرازي على أهمية هذا التعاون، لافتاً إلى الدور المحوري لجمعية الصحفيين كجهة فاعلة في المجتمع المدني تمثل الصحفيين وتحمي مصالحهم، وتمكنهم من أداء رسالتهم الإعلامية بكل حرية، بفضل الضمانات التي وفرها مشروع الإصلاح الديمقراطي الرائد لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير.

وأضاف الدرازي: الصحفيون والإعلاميون في البحرين يلعبون دورًا محوريًا في بلورة الرأي المجتمعي ويعتبرون شركاء أساسيين في دعم مسيرة الإصلاح والتنمية المستدامة. وأثنى على التقدم والتطور الذي حققته الصحافة البحرينية في استخدام المنابر المختلفة للدفاع عن قضايا الوطن، مؤكدًا التزام المؤسسة بمتابعة مدى التزام البحرين بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

من جانبه، عبر عيسى الشايجي عن شكره وتقديره للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة المهندس علي الدرازي على تعاون المؤسسة الايجابي والبناء مع جمعية الصحفيين البحرينية، موضحا أن هذه الاتفاقية سوف تعزز من الشراكة بين الجمعية والمؤسسة في الكثير من القضايا التي تتعلق بدور الصحافة والصحفيين في عملية البناء والتنمية التي تشهدها مملكتنا العزيزة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، وخاصة في ظل ما أرساه مشروع جلالته الاصلاحي والديمقراطي من تشريعات وقوانين لضمان حرية الرأي والتعبير، وما تتخذه الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من إجراءات وتدابير تعزز من دور الصحافة في مسيرة النهضة المباركة بقيادة جلالة الملك المعظم وتمكينها من أداء هذا الدور بكل حرفية ومهنية.

وأشار إلى أن هناك الكثير من مجالات التعاون المشترك بين الجمعية والمؤسسة، وأن الجمعية تسعى للاستفادة من الخبرات الكبيرة في المؤسسة من أجل دعم ومساندة العمل الصحفي وتنظيم الفعاليات المشتركة التي تخدم اهداف الجمعية والمؤسسة على السواء، وهي أهداف مشتركة، مجددا شكره للمؤسسة على حرصها على توقيع هذا الاتفاق الذي بلا شك سيضيف مكتسبات جديدة للصحفيين.

الجدير بالذكر أن هذه الشراكة تهدف إلى تعزيز التفاهم المشترك وتطوير آليات التعاون في مجال حقوق الإنسان، حيث يسعى الطرفان لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتبادل الخبرات والمعلومات. كما ستشمل مجالات التعاون المشترك إعداد التقارير والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات ومؤتمرات تثقيفية ذات صلة.

# «خدمات الشورى» تواصل بحث قانون «تنظيم الوقت في وحدات الإقامة»

واصلت لجنة الخدمات بمجلس الشورى في اجتماعها المنعقد أمس (الاثنين)، برئاسة الدكتورة ابتسام محمد صالح الدلال، بحث مشروع قانون بشأن تنظيم الوقت في وحدات الإقامة، المرافق للمرسوم رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٣، وذلك بحضور سارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وإبراهيم محمد أبل الرئيس التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري، وعمار راشد الخشرم مدير عام التسجيل العقاري، وأميرة حسن الطعان المستشار القانوني بهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وعبدالرحمن علي شويطر رئيس المسح العقاري والتطوير بجهاز المساحة والتسجيل العقاري.

واطلعت اللجنة خلال الاجتماع على مرئيات وملاحظات الجهات المعنية بشأن مشروع القانون الذي يهدف إلى تنظيم اقتسام الوقت في وحدات الإقامة وضمان إيجاد آليات قانونية واضحة تكفل حقوق الأطراف وتحدد التزاماتهم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي والعقاري.

كما بحثت اللجنة مع ممثلي الجهات المعنية أسس ومبادئ مشروع القانون والذي يمنح حرية التعاقد وإعطاء المزيد من المرونة في العلاقات التعاقدية بين الأطراف ليكون جاذبًا للاستثمار في أنشطة اقتسام الوقت، كما يعزز مشروع القانون ثقة المستهلكين من المواطنين والمقيمين وزوار مملكة البحرين في التعامل مع الشركات المختصة بالقطاع.

# «دراسات» يستضيف المُلتقى البحريني العُماني حول سوق العمل

استضاف مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، المُلتقى البحريني - العُماني الثالث، الذي أُقيم تحت عنوان «تعزيز ديناميكيات سوق العمل: رؤى من تجربة مملكة البحرين»، بهدف استخلاص دروس قيّمة من استراتيجيات سوق العمل الرائدة في مملكة البحرين.

انطلق الحوار بجلسة افتتاحية حضرها عددٌ من الشخصيات، من بيْنهم سفيراً البلدين الشقيقين. وفي كلمته، أكد الدكتور حمد إبراهيم العبدالله، المدير التنفيذي لمركز «دراسات»، أهمية التعاون الثنائي بين البلدين في تعزيز التنمية الاقتصادية والنموّ المُستدام، حيث قال: «إن المُلتقى اليوم يعكس التزامنا بتبادل المعرفة، وتعزيز التعاون الثنائي في المجالات كافة».

بدوره، أعرب الدكتور جمعة بن أحمد الكعبي، سفير مملكة البحرين لدى سلطنة عُمان، عن تقديره للجهود التعاونية بين البلدين، قائلًا: «إن العلاقات التاريخية والتطلعات المُتبادلة بين مملكة البحرين وسلطنة عُمان تُشكّل أساسًا متينًا لمُعالجة مُتغيّرات سوق العمل بشكل فعّال، وإن التزامنا بالتعاون لا يقتصر على تبادلُ الخبرات فحسب، بل يشمل أيضًا التطلع لضمان مرونة أسواق العمل لدينا، وقدرتها على التكيّف مع التحديات المُستقبلية».

من جانبه، أكّد فيصل بن حارب البوسعيدي، سفير سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين، أهمية الاستعانة بالخبرات المُشتركة في سوق العمل، مُشيرًا إلى أن «هذا المُلتقى يوفّر منصةً مُميزةً للاطلاع على التجارب المُتنوعة في هذا المجال المهم، وتعزيز فهم أعمق لأسواق العمل لدينا، فمع توحيد الجهوَد كافةً يُمكننا تحديد أفضل المُمارسات والاستراتيجيات، مما يُسهم في إعداد قوة عاملة شاملة وديناميكية».

وأكدَ نبراسَ طالب، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل «أن الهيئة تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز القُدرة التنافسية لسوق العمل البحريني، من خلال تنفيذ مُبادرات واستراتيجيات تُركز على تطوير النظم والقوانينَ المُنظمة لسوَق العمل وتلبية مُتطلبات السوق المُتغيرة». كما شدد على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان الاستدامة الاقتصادية وتهيئة بيئة عمل مرنة قادرة على التكيف مع التحديات المُستقبَلية.

تناول المُلتقى الفُرص الواعدة للارتقاء بأسواق العمل، والعوائد الاقتصادية المُحتملة، ومُتطلبات النمو؛ وشارك الحضور في مُناقشات حول استراتيجيات تعزيز ريادة الأعمال، والاطلاعَ على تجربة المرأة الريادية في هذا المجال، وأتاحت الجلسات أيضًا الفُرصة للخبراء من كلا البلدين لتبادل أفضل المُمارسات والحلول المُبتكرة التي يُمكن تنفيذها للتعامل مع مُتغيّرات سوق العمل.